استكمال المساهمة في النقاش ال... حول الضمان الصحي في لبنان ومستقبله

تناولنا في العدد الماضي من هذه الصحيفة القسم الاول من وجهة نظرنا التي نعتبرها جزءا من المساهمة في النقاش الدائر حول الضمان الصحي في لبنان ومستقبله وما يحيط به من ملابسات وتعقيدات ، وبالتالي ما قد يتمخض عن هذه المعركة من نتائج ومواقف . وكنا قد حددنا في القسم الاول معنى الضمان الصحي في لبنان وكيفية شروط الاستحقاق والافادة منه ، وكيف ان وجه المماطلة الذي يختبىء وراءه النظام قد بدا يتعرى على حقيقته السافرة . كما كنا قد تناولنا مسالة عدم شمول نظام الضمان الصحي للعمال الزراعيين . وفي هذا العدد نتناول بقية الموضوع .

عقبات مفتعلة تتخذ سلاحا لاجهاض الضمان الصحي

ان معرفة نسبة مساهمه ارباب العمل سمح لنا ادراك السبب الجوهري الكامن وراء رفض هؤلاء لمبدأ تنفيذ الضمان الصحي في موعده المحدد وتبين على ضوئها من جهة اخرى خضوع واستجابة النظام للضغوطات التي يمارسها أرباب العمل الراسماليون لشل واجهاض الضمان الصحي .

فصندوق الضمان يحدد رسم الاشتراك في الضمان الصحي بنسبة ٩٪ من الاجر توزع بين رب العمل والاجير . وقد حدد الصندوق هذه النسبة بالاستناد الى فرضية الحصول على تخفيضات تصل الى نسبة ٣٥٪ من أسعار الادوية (تبلغ كلفة الادوية على افتراض الحصول على هذه التخفيضات مبلغ ١٥ مليون لرة لبنانية) . وفي حال عدم الحصول على هذه التخفيضات فان كلفة الادوية سوف ترتفع بزيادة قدرها مليون و ٢٠٠ الف لرة عن كل ٥٪ يحسم من التخفيض المفترض الحصول عليه .

فماذا يترتب على ذلك ؟

يترتب عليه ارتفاع نسبة الاشتراك في الضمان الصحي من ٩ الى ١٠٪ .

واذا علمنا ان دراسات الضمان الصحي تشير الى ضرورة ان يكون نصيب رب العمل من المساهمة المقدرة بـ ١٠٪ نسبة ٨٫٥٪ واذا علمنا ايضا ان هذه النسبة سيضاف اليها رسم التعويضات العائلية ، وتعويض نهاية الخدمة البالغين ١٦٪ من أجور الاجراء فانه سوف يتوجب على رب العمل أن يدفع ما قدره ٢٤٫٥٪ من اجر العامل الشهري الى الضمان الاجتماعي. وواضح تماما انه على ضوء هذه النسبة فان رب العمل سوف يكون مضطرا الى التخلي عن جزء من ارباحه الخيالية ليؤمن لمستخدميه ما يستحقون من تقديمات صحيه ، وهو أمر يرفضه الراسمالي رفضا قاطعا بحكم حرصه على مضاعفة الارباح وزيادتها باستمرار ودون أي التفات الى مصلحة الاجير او العامل ، ودون أدنى اهتمام بها

لاجل هذا السبب الجوهري يرفض أرباب العمل دفع هذه النسبة وبالتالي يختلقون عشرات العراقيل أمام تنفيذ الضمان الصحي في موعده المحدد ، ويمارسون مختلف أنواع الضغوط على الدولة لتمييعه

لم لا ؟.. ونحن نعلم ان رب العمل الرأسمالي يتهرب أصلا من دفع أي ضريبة ومن دفع أي رسم يتوجب عليه . فكيف به ان يلتزم بدفع ربع أجر العامل تقريبا لصندوق الضمان ؟.. ان النظام سيستجيب لهذه الضغوط التي يمارسها أرباب العمل (آخر الامثلة المذكرة التي رفعتها جمعية الصناعيين الى رئيس الجمهوريه ورئيس الوزراء ووزير العمل) لان النظام في التحليل النهائي ليس الا معبرا عن مصالحهم ومصالح كافه المستغلين ومتوافقا معها .

ومن هنا نلتقي مجموعه من العقبات الكثيره التي يتخذها أهل النظام مبررات كافيه للحؤول دون تنفيذ الضمان الصحي .

عينة من ((العقبات))

من هذه العقبات على سبيل المثال لا الحصر ((عقبة المكننه)) ، أي ان تنفيذ الضمان الصحي يحتاج الى آلات ومعدات الكترونيه . وهذه الالات لم يتفق بعد على احضارها !! واذا احضرت فان وقتا يجب ان يمتد بين احضارها وبين تدريب موظفين فنيين عليها !! واذا ما فكروا بالاستغناء عنها والاستعاضه بالعنصر البشري بدلا منها ، فان ذلك سيكلف نفقات باهظه .. وهكذا الى آخر ما هنالك من تبريرات تتعلق بهذا الجانب والتي ظاهرها الحرص على استكمال عناصر انجاح تنفيذ الضمان بينما باطنها تمييع واجهاض هذا المكسب الذي ناضلت الطبقه العاملة اللبنانيه وسائر الكادحين من أجل اقراره ... والا ما معنى أن ((يكتشف)) القيمون على الضمان الصحي هذه الحاجه الى المعدات وذلك قبل شهرين من موعد البدء بتنفيذ الضمان ؟!..

((عقبة)) شراء الادوية

ومن العقبات الاخرى التي يكثر ترددها على ألسنة الساعين لعرقلة الضمان الصحي هذه الايام ، والتي تضمنها ايضا التقرير الذي أعده الدكتور رضا وحيد مدير صندوق الضمان الاجتماعي ورفعه الى رئيس الجمهورية ((عقبة شراء الادوية)) .

فصندوق الضمان – حسب زعم التقرير – قد فشل حتى الان في شراء الادوية اللازمة والتي يقدر ثمنها بـ ٨ ملايين لرة . اذ ان الصندوق قد اشترى حتى الان ما قيمته ٢ مليون ومئة الف لرة لبنانية . وانه قد أجرى مناقصتين عالميتين قد انتهتا الى قبول عروض ٣٥ مختبرا عالميا لصنع الادوية . (طبعا كلمة عالمية هنا تعني العالم الرأسمالي فقط) . ويشير التقرير الى انه قد امكن الحصول على تخفيض ٣٥٪ من ثمن الادوية التي اشتريت حتى الان . الا انه من المتعذر الحصول على نفس النسبه التخفيضية بالنسبة لبقية الادوية !!

والسؤال المحدد هنا هو لماذا لم يتمكن الصندوق من شراء الادوية اللازمة ؟

للجواب على هذا السؤال الهام لا بد من معرفة موقف كبار الاحتكاريين المتمثلين بكبار مستوردي الادوية وعلى رأس هؤلاء الاحتكاريين جورج أبو عضل ، وفتال وأمثالهما ممن تربطهم علاقات تجارية وسمسرة معروفة بكبريات الشركات الرأسمالية لصنع الادوية واحتكارها . ان هؤلاء الاحتكاريين اللبنانيين يجهدون – كما هو حال كافة الرأسماليين المستغلين في هذا البلد – لمنع تنفيذ الضمان الصحي لاسباب سبق ان أشرنا اليها . وهم لذلك يفرضون أسعارا خيالية على أثمان الادويه المقرر شراؤها لاعطاء المبررات الكافيه لصندوق الضمان كي يتظاهر بالعجز ((اللازم جدا)) لمؤامره تعطيل التنفيذ .

وهكذا تفشل المناقصه واحده تلو الاخرى (لقد فشلت حتى الان كافه المناقصات التي أجريت) ويستمر الدوران في هذه ((اللعبه الظريفه)) لعبه المناقصه والتي يجدر ان تسمى ((لعبة تعجيز وعرقله تنفيذ الضمان الصحي)) .

ويتضح أمامنا بجلاء حقيقه هذه المهزله ، ووسائله الملتويه بمصالح العمال والكادحين عندما **نعلم ان العروض المقدمه من الدول الاشتراكيه تقل بنسبه ٨٠٪ عن الاسعار التي وضعتها شركات الادوية الاحتكارية في البلدان الامبرياليه .**

وهذه الحقيقه وحدها تكفي لتؤكد تهافت كل التبريرات التي ساقها الدكتور وحيد في تقريره الى رئيس الجمهوريه ، والتي اعتبرها عقبات ((كافيه)) لمنع تنفيذ الضمان الصحي في موعده المحدد .

ان موقف كبار احتكاريي الدواء في لبنان موقف نابع من مصلحتهم الطبقيه القائمه على استغلال الجماهير الشعبيه على أوسع نطاق .

وتتأكد هذه الحقيقه عندما نعلم ان في لبنان ما يقرب من ٣٥ ألف صنف من أصناف الادويه بينما لا يوجد في بلد مثل الدانمارك (وهو بلد متقدم بكثير عن لبنان) سوى ألف ومئة صنف من الادويه !!

واذا علمنا ان اللائحة التي أعدتها اللجنه المختصه بتحديد أصناف الادويه اللازمه للضمان الصحي قد اقتصرت على ما يقرب من الفين وخمسمائة صنف ، وانه على أساس هذه اللائحه تجرى المناقصات لاصبح أمامنا مسألتان :

■ المساله الاولى : ان كبار محتكري استيراد الادويه سيؤذيهم الطبع ان يقلص مجموع عدد الادويه التي يدفعونها الى السوق من ٣٥ ألف صنف الى ٣٥٠٠ صنف

■ المساله الثانيه . ان كبار أصحاب المستشفيات والاطباء لن يكون بوسعهم الا ان يصفوا أدويه من ضمن اللائحة المحددة .

وواضح انه يترتب على ذلك تقليص نسبة الارباح والسمسره التي يجنيها عادة كبار المحتكرين والمستغلين على هامش نهبهم واستغلالهم .

لاجل مثل هذه الوقائع يهرب المحتكرون وكبار المتلاعبين بأسعار الادويه وأصنافها على حساب مصالح الجماهير الشعبيه من الاقرار بوجوب تنفيذ الضمان الصحي ويعملون على اجهاضه بمختلف السبل والوسائل . وذلك لان عدد المستفيدين من تنفيذ الضمان سوف يبلغ حسب احصائيات الصندوق ٦٥٠ ألف شخص . وواضح ان افاده هذه النسبه العاليه من تخفيضات الدواء سوف تقلص بالضروره من أرباح الاحتكاريين الجنونيه الهائله التي يجنيها هؤلاء والتي تصل نسبتها في عدد كبير من الادويه الى ٢٠٠ و ٣٠٠٪ من أصل ثمن الدواء ؟!.

وهنا يتضح لنا مره أخرى الوجه الحقيقي لموقف النظام . فلو ان النظام جاد في تنفيذ الضمان ، ولو انه غير منسجم مع المصالح الطبقيه لكبار المستغلين والرأسماليين ، ومعبر عنها للجأ الى حل هذه المسالة بشراء الادويه من الدول الاشتراكية والتي هي أقل بنسبة ٨٠٪ من السعر الذي تحدده شركات الاحتكار والنهب الامبرياليه وسماسرتها المحليون .

موقف العهد الراهن من الضمان الصحي

أمام هذا الواقع ، وأمام العراقيل المتعددة التي يضعها كبار الاحتكاريين والمتاجرين بمصالح الجماهير الشعبيه ، لا بد من معرفة مصير التصريحات التي تنطلق في كل مناسبة ... « الاستقرار الامني » و « توفير الرخاء ... » والى ما هنالك من تصريحات مشابهه ... سياق المماطله والتضليل وتغييب ... الحقيقه العميقه لواقع الازمات الخانقة ... تضغط على غالبيه الشعب اللبناني .

وهنا لا بد من التعرض للموقف الفعلي ... يتخذه العهد الراهن بعيدا عن ضوضاء ... الانشائيه المنمقه التي تشكل « موضة » ... الايام الراهنة في أوساط النظام . صحيح ... مجلس الوزراء كان قد اتخذ في جلسته ... بتاريخ ٤ تشرين الثاني الفائت قرارا ... الضمان الصحي في موعده المحدد في ... شباط ١٩٧١ ، واعداد المراسيم المتعلقة ... استحقاقات الاشتراكات والتقديمات ، واحالة هذه المراسيم على مجلس الوزراء . وصحيح ايضا انه قد اتخذ في نفس الجلسة قرارا ... برصد مبلغ ١٠ ملايين لرة لبنانية في موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ... مساهمه الى صندوق الضمان الاجتماعي ... الضمان الصحي . كل هذا صحيح . الا ان القرارات شيء وتنفيذها شيء آخر . ... ونحن نعلم ان قرارات سابقة تتعلق ... الموضوع ما زالت نائمة في ادراج ادارات الدولة ومنذ سنوات دون ان تمتد يد المسؤولين لرفع غبار الاهمال او « النسيان » عنها . وأبرز الامثلة في هذا الصدد ما يتعلق بتنفيذ المرسوم المتعلق ببدء استحقاق التقديمات والاشتراكات والصادر منذ عام تقريبا .

هذا من جهه ، ومن جهه أخرى ، فان رصد مبلغ ١٠ ملايين لره لا يقدم كثيرا ولا يؤخر اذا لم يبادر أرباب العمل الرأسماليين الى دفع ما يترتب عليهم من اشتراكات ..

وهنا يجدر بالعهد الجديد – لكي ينسجم مع تصريحاته وتعهداته – اذا كان جادا في تنفيذ الضمان الصحي في موعده المحدد كما أخذ على عاتقه ان يحدد وفي نفس الجلسة التي أقر فيها مبلغ العشره ملايين لره طبيعة الاجراءات التي ستبادر الدوله الى اتخاذها اذا لم يبادر أرباب العمل الى تسديد ما يتوجب عليهم من اشتراكات وفقا لنصوص نظام الضمان الصحي .

اما ان يهمل هذا الجانب الاساسي ، وان تزرع كل يوم عقبه جديده ، وان تفشل حتى الان أكثر من مناقصه لشراء الادويه لحجة او لاخرى . ان يحدث كل ذلك دون ان يحرك العهد او بمعنى أدق « ثوار العهد » ساكنا فمسألة تدعو الجماهير الشعبيه الى القناعه التامة بان قرار الـ ١٠ ملايين لرة مجرد أسفنجة لامتصاص أي نقمة على العهد او الدوله وبالتالي لتوجيه معركة الضمان الصحي في طريق خاطىء خاصة عندما تنعم الدوله في اضفاء صفة الحياد على مواقفها في عملية الصراع القائم بين المستغلين والكادحين وبين كبار الرأسماليين والمستغلين .

وكما يجب التنبه الى هذه المساله . فيجب التنبه أيضا الى مسألة أخرى وهي ما يلجأ اليه البعض من محاولات لتحميل مسؤولية عدم نجاح الضمان الصحي في موعده المحدد ، والقدره على تنفيذه بعد شهر تقريبا على عاتق العهد السابق . لان مثل هذه المحاولات والتبريرات أو التفسيرات ليس من شأنها الا خدمه مخططات مصالح كبار الرأسماليين والاحتكاريين وتعزيز استغلالهم لسائر الجماهير الشعبية اللبنانيه الكادحة .

لماذا ؟

لان المسألة ليست مسألة هذا العهد او ذاك ، هذا المسؤول او ذاك بقدر ما هي مسؤولية النظام القائم اصلا على حساب الاستهتار بمصالح الجماهير الحيوية وضربها عرض الحائط .

وهكذا يتضح ان موقف العهد الراهن هو نفس موقف العهود السابقة باعتبارها جميعا معبرة عن مصالح الطبقات السائدة والمسيطرة . اما التصريحات « المنمقة » ، اما « الرغبات » و « النوايا » ، فهذه جميعا لا توفر حبة اسبرين واحدة لاي عامل او مستخدم مستقل .

هل ستنجح مؤامرة منع تنفيذ الضمان الصحي ؟

ازاء ما سبق ان طرحناه من عقبات وعراقيل يضعها اصحاب الاعمال الراسماليين في وجه تنفيذ الضمان الصحي لا بد من طرح السؤال : هل ستنجح مؤامرة عرقلة الضمان الصحي ومنعه من ان ينفذ ام لا ؟

والجواب العلمي على مثل هذا السؤال مرهون بمدى قدرة الحركه النقابيه اللبنانيه ومعها كافه القوى التقدمية على منع تمرير هذه المؤامره ، وعلى اللاحم الجدي من اجل الضغط في سبيل تحقيق الضمان الصحي في موعده المحدد .

وهنا يصبح من غير الجائز ان نراهن على قدرة الحركة النقابية وقدره القوى التقدمية دون ان نعي مجموعة الثغرات السلبية التي سوف تبرز بالضرورة لدى تفجر اول موقف عملي قد تتخذه النقابات او التجمعات العماليه او الشعبية .

ان من ابرز هذه الثغرات وأخطرها تسلط عدد من القيادات النقابية الانتهازية ، وتواطؤ مثل هذه القيادات مع مخططات اصحاب الاعمال الرأسماليين على حساب مصالح العمال والمستخدمين .

صحيح ان مثل هذه القيادات تسعى الان الى الظهور بمظهر الحرص على تنفيذ الضمان وعلى تطبيقه تطبيقا كاملا لمصلحة العمال والاجراء ..

الا ان هذا الموقف ليس نابعا من حرصها على مصلحة العمال بقدر ما هو نابع من خشيتها لما قد يثيره اي موقف آخر قد تتخذه غير هذا الموقف . ومن هنا فانها تتظاهر بالحرص التام وتلوح بسيف الاضراب اذا لم ينفذ الضمان الصحي في الموعد المقرر . ومن هنا أيضا يجب فضح مثل هذه المواقف والتنبه لها كما يجب التنبه ايضا الى ما قد تحاوله مثل هذه القيادات من عمليات تمييع لاي موقف جدي سوف يكون العمال والاجراء كافة مطالبين باتخاذه .

نشير الى مثل هذه الامور وننبه اليها لمعرفتنا بطبيعة هذه القيادات الانتهازية من جهة ، ولاننا بالرجوع الى تصريحاتها نكاد لا نلحظ اي فارق بين ما تصرح به وبين ما تصرح به القيادات النقابية التقدمية من جهة أخرى .

ونظن ان الجميع ما زالوا يتذكرون جيدا ما حدث في آذار الماضي ، وكيف تمكنت مثل هذه القيادات من تنفيس زخم الاضطرابات التي كان من المقرر ان تبدأ في ٤ آذار من العام الحالي .

تخوفا من ان تتكرر مثل هذه المواقف المائعة ، وخوفا من ان يجهض هذا المكسب الهام ، ومنعا لأي متاجرة بمصالح العمال والكادحين عامة لا بد من ان تتراص كافة القوى التقدمية والوطنية الى جانب الحركة النقابيه والعمالية اللبنانية وسائر الكادحين اللبنانيين لتحقيق هذا الفرع الهام من فروع الضمان الاجتماعي والذي يعتبر من أكثرها الحاحا . خاصة ونحن نعلم ان مشكلة الطبابة والدواء والاستشفاء في هذا البلد من أكثر المشاكل صعوبة وتعقيدا ومن أكثرها ارهاقا للمواطن ، لما يترتب عليها من تكاليف باهظة تعجز الجماهير الشعبية الكادحه عن تحمل نفقاتها .

قانون الاصلاح الزراعي الجديد

في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

الاخ سالم ربيع علي رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

منذ قيام النظام الثوري بعد ثورة اكتوبر الشعبيه العظيمة في اليمن الديمقراطيه الشعبية ، يواجه هذا النظام مشكلة اقتصادية خانقة ناجمة عن ١٢٩ عاما من الاستعمار البريطاني الذي استعمل كل أساليب الاستغلال والاحتكار والاضطهاد القومي والطبقي ضد جماهيرنا العربيه الكادحة في اليمن الديمقراطيه الشعبيه .

بعد انتصار الثورة وضع قانون زراعي لحل المساله الزراعية في البلد التي انما تشكل الاساس في المشكلة الاقتصادية القائمه في اليمن الديمقراطية الشعبية ، ولكن ذلك القانون فشل نتيجة لان هذا القانون لم يكن قائما على اسس علمية صحيحة ولقد تخللت القانون لم يكن قائما على اسس علميه صحيحة ولقد تخللت القانون القديم كثير من الثغرات والسلبيات التي ادت الى بقاء الريف على حاله ، متخلفا – غير مزروع يسيطر عليه الاقطاعيون واصحاب الارض من عملاء النظام السابق – نظام السلاطين في عهد بريطانيا – وابقي على فقراء الفلاحين على حالهم من حيث الاستغلال والاضطهاد من قبل حفنة من الاقطاعيين يسيطرون على الارض .

وفي ٨ نوفمبر ١٩٧٠ أعلن النظام الثوري في اليمن الديمقراطيه الشعبيه قانون الاصلاح الزراعي الجديد الذي جاء بعد انتفاضات فلاحية كبرى سيطرت على الارض وطردت الاقطاعيين واصحاب الارض من عملاء نظام السلاطين .

ان قانون الاصلاح الزراعي الجديد في اليمن الديمقراطية الشعبية انما يعبر عن صيغة ثورية لحل المسالة الزراعيه في البلد التي انما هي الاساس لحل المشكلة الاقتصادية القائمة في البلد حلا جذريا .

وان صحيفة «الهدف» كصحيفه ملتزمه يهمها ان تستعرض مقدمه هذا القانون الجديد وتلخص أهم ما جاء في بنوده اسهاما منها بخرق الحصار الاعلامي المفروض على هذه الثورة النامية وفق مخطط امبريالي صهيوني رجعي يستهدف حصر الثورة في المنطقة وعدم انتشارها ، لما تشكله هذه الثورة من خطر على قواعد الامبرياليه ومصالحها ومصالح أعوانها الرجعيين في الجزيره العربية والخليج العربي ؟

عملا بهدف الثورة وتوجهها التقدمي بأن لا تدفع افراد الشعب للانتاج بالاجر وانما تجعلهم الملاك الحقيقيين لانتاجهم ، تصدر قانون الاصلاح الزراعي الجديد في ١٠ رمضان ١٣٩٠هـ الموافق ٨ نوفمبر ١٩٧٠ ونحن نتهيأ لاستقبال الذكرى الثالثة للثلاثين من نوفمبر – عيد استقلالنا الوطني – وفي وقت تشهد فيه مناطق ريفنا انتفاضات شعبية عارمه ، على الاقطاعيين والملاك الكبار للارض الذين ظلوا عهودا طويله يمارسون انواعا بشعة من الاستغلال والاذلال والعسف تجاه العمال الزراعيين وصغار الفلاحين وسائر افراد الشعب . ولهذا فان اصدار هذا القانون يكون اثباتا ماديا وممارسة عمليه لاهداف ثورة ١٤ اكتوبر المجيدة في تحقيق انتفاع أوسع جماهير الريف من خيرات الارض التي سلبتها منهم أيدي حفنة مستبدة من الاقطاعيين وأشباههم . ويأتي قانون الاصلاح الزراعي الجديد متجاوزا للاسس الركيكة للقانون القديم ولسلبياته وثغراته الكثيرة ..

ان قانون الاصلاح الزراعي الجديد يضع لبنات جديدة في صرح الحياة الفضلى التي ينشدها شعبنا ويشكل ، الى جانب قانون تأميم الشركات الاحتكارية الاجنبيه وتأسيس القطاع العام ، دفعة كبيرة الى الامام نحو استكمال شروط التنمية الاقتصادية للبلاد .

لقد حدد التنظيم السياسي – الجبهه القوميه معالم الطريق ، متلافيا السير المتعرج مهتديا بالاشتراكية العلمية فكرا وتطبيقا .. كما وضع في دراسته التحليلية النقدية الجسورة في اكتوبر ١٩٦٩ حدا للممارسات اللاثوريه واكسب الخطوة التصحيحية مضمونا ثوريا ديمقراطيا طموحا الى تحقيق الاهداف الحقيقيه لجماهير الشعب الفقيرة وقواه العاملة .

ان الثورة اليوم – بعد سلسلة من الاصلاحات والاجراءات الثوريه التي قام بها التنظيم السياسي – الجبهة القومية – بعد خطوة الثاني والعشرين من يونيو التصحيحية بقصد بناء الدولة وصيانة الثورة من خلال تحويل اقتصاد بلادنا المعتمد على الخدمات والمعونات والقروض الى اقتصاد انتاجي زراعي وصناعي يعتمد عليه النظام الوطني الديمقراطي في الاساس – تدرك جماهير المدينه والريف بصمود متزايد ، وبكل امكانياتها المتواضعه لحمايه هذه المنجزات الثورية التي ستعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي عليها مباشرة كقوى عامله في المجتمع الجديد . وهذه خطوات يجب ان تتبعها خطوات هامه اخرى ، بهدف تضييق الهوه الكبيره بين المدينة والريف ، وفتح آفاق رحبه أمام الطاقات الجماهيرية في الريف في اكتشاف مختلف القدرات وتوظيفها في مصلحتهم المشروعة ومصلحة الثورة تمكينا للفلاحين من الاعتماد على أنفسهم في تطوير مستوياتهم المعيشية واللحاق بالركب الحضاري العام للبشرية .

اننا نبذل هذه الجهود انطلاقا من برامج التنظيم السياسي – الجبهة القومية – وعملا بقانون الاصلاح الزراعي الجديد للقضاء على الاستغلال ولايقاف تفتيت الارض واقامة التعاونيات ومزارع الدولة ، وتشجيع العمل الجماعي ومساواة المراة مع الرجل ، في الحقوق والواجبات ، ومركزة قوى الانتاج ووسائلها ، وتحسين الاراضي الزراعية وتوسيع رقعة الارض المزروعة ، واستخدام كافة الوسائل بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية من جهة ، وربط الزراعة بشكل افضل ومتطور بخطط التصنيع من جهة اخرى .

وان على قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين وبرجوازية صغيرة وفئاتها من جنود وطلبة ومثقفين ان تكون اكثر تماسكا لانجاح برامجها الثورية ولتحقيق الاهداف الاساسية لانتصار الثورة .

ولا يسعنا الا ان نسجل تقديرنا للانتفاضة الفلاحية المباركة التي دلت على صمود الفلاحين الكادحين في المحافظة الثالثة وحفزت عامة جماهير الفلاحية الى انتزاع حقوقها ومضاعفة واجباتها، وقررت تاريخ ٢٣ اكتوبر ١٩٧٠ يوم توزيع الارض مؤكدين اننا سنحتفل في كل عام بهذا اليوم العظيم وقد حققنا مزيدا من الانجازات لصالح كافة افراد شعبنا وخاصة البؤساء واولئك الذين حرموا طويلا من ابسط الحقوق المشروعة في المستوى المعيشي اللائق بالانسان .

كما لا يسعنا أيضا الا ان نؤكد لجماهير الشعب في الريف والمدينة نضالنا الدائم على طريق الثورة الشاق والطويل ، واننا سنعمل – تنظيما وحكومة – على مختلف الجبهات باخلاص وتفان في سبيل احراز مواقع أفضل – اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا – لصالح أوسع جماهير شعبنا ، معتمدين على النفس وعلى اشقائنا وأصدقائنا الاوفياء في العالم .. سائرين في بناء دولة الشعب .. دائبين على الحفاظ على طابعنا التقدمي .

وبالاعتماد على الشعب حتما سننتصر ..

اهم ما جاء في قانون الاصلاح الزراعي الجديد في اليمن الديمقراطية الشعبيه ما يلي :

١ – مصادره أراضي وممتلكات سلاطين ومشائخ وعملاء ومستوزري العهد البائد .

٢ – مصادره الاراضي التي وهبتها السلطه العميلة في العهد البائد لاي شخص وذلك منذ انبثاق الثورة في ١٤ اكتوبر ٦٣ وحتى ٢٥ مارس ١٩٦٨ .

٣ – مصادره جميع أراضي وممتلكات الاوقاف فورا وبدون تعويض على ان تكون للمستفيدين منها والقادرين على العمل فيها حق الاولويه في الانتفاع بها عند التوزيع .

٤ – مصادره الاراضي التي اخذت بقوه النفوذ ودون عقد شراء على ان تكون للمستفيدين منها والقادرين على العمل بها الاولويه في الانتفاع بها عند التوزيع .

٥ – يحق للدوله القيام بتعمير واستزراع وتنظيم واستغلال الاراضي المهجوره والمهمله والتي لم تفلح لخمس سنوات خلت من صدور هذا القانون ولا يحق لاحد المطالبه بها على ان يكون لاصحابها الذين يملكون الحد الادنى حق الاستثمار عند استغلالها .

٦ – تعتبر جميع الاراضي ملكا للدولة وتنظم الدوله استغلالها حسب خطة التنمية الزراعيه .

تحديد الملكية الزراعيه :

وجاء في الباب الثالث والمعنون في باب تحديد الملكيه الزراعيه ما يلي :

لا يجوز لاي فرد او اسره ان يمتلك من الاراضي المرويه أكثر من عشرين فدانا – ومن الاراضي البعليه أكثر من أربعين فدانا .

وجاء أيضا – انه يحق للمؤسسات العامه استثمار مساحات من الاراضي الزراعية أكثر من الحد الاعلى اذا كان ضروريا لغرض التصنيع الزراعي – وكذلك يحق للجمعيات التعاونية ان تملك أكثر من الحد الاعلى المنصوص عليه من الاراضي التي تستثمرها .

التعويض :

يحق لمن استولت الدولة على أرضه التعويض أخذا بعين الاعتبار ان التعويض يبدأ بعد خمس سنوات ويستمر الدفع على أقساط لمدة ٢٥ سنة.

الانتفاع بالاراضي :

ينتفع بالاراضي المصادرة والمستولى عليها والتي تكون كمزارع تعاونية انتاجية كل من

أ – العمال الزراعيون المعدمون .

ب – الفلاحون الفقراء المالكون لاقل من الحد الادنى المسموح به .

ج – المواطنون الفقراء والمهاجرون من المدينة والصحاري .

تكون الاولويه في الانتفاع بالتوزيع الجمعيات التعاونيه الانتاجيه حسب الترتيب التالي :

١ – الفلاح الذي يزرع الارض المصادرة او المستولى عليها بنفسه او مع افراد أسرته ، كان عاملا أم مستأجرا .

٢ – العامل الزراعي او الفلاح الفقير القاطن ضمن منطقة اختصاص الجمعية التعاونية الانتاجية .

المزارع التعاونية ومزارع الدوله :

يتم تكوين جمعيات تعاونية زراعية في الاراضي المصادرة والمستولى عليها تسمى مزارع تعاونية وتكون عضويتها لجميع المنتفعين من أراضي الدوله والاصلاح الزراعي ، كما يجوز ان تضم العضوية غير المنتفعين من أراضي الدولة والاصلاح الزراعي من صغار الملاكين ممن لا تتجاوز ملكيتهم الحد الاعلى للانتفاع . وفي المادة ٢١ تعمل الدولة على انشاء مزارع جماعية ومزارع نموذجية لتشجيع بقية الفلاحين والجمعيات التعاونية على العمل الجماعي .

دراسة عن اليمن الديمقراطية الشعبية

تنشر مجلة افريكاسيا دراسة مطولة عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ترجمتها اسرة الهدف ، وسننشرها ابتداء من العدد المقبل .